

سيرورة المخططات التنموية في الجزائر ، وآفاقها المستقبلية

The course of development plans in Algeria and its future prospects

طلحي تقوى¹، زلاق حليلة²¹ جامعة اسطنبول أيدين (Istanbul Aydin Üniversitesi)، takouatalhi@stu.aydin.edu.tr² جامعة علي لونيبي البلدية 2، eh.zellag@univ-blida2.dz، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في

تحقيق التنمية

تاريخ النشر 2023/07/04

تاريخ القبول: 2023/06/27

تاريخ الاستلام: 2023/06/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض الخطط التنموية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية للوصول إلى اقتصاد وطني قائم بحد ذاته يعود بالنفع على جميع المستويات والأصعدة في البلاد، تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لا تزال إلى اليوم تسعى جاهدة للنهوض باقتصاد قوي ذو بنية تحتية متينة بإصدارها مخططات تنموية في شتى المجالات ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: البرامج التنموية، العمل التنموي، الإنعاش الاقتصادي.

تصنيف JEL: O₂₉, O₂₀

Abstract:

The purpose of this study is to present the development plans adopted by the Algerian Government in order to achieve a national economy that is in itself beneficial at all levels and levels in the country, the study relied on the analytical and historical descriptive approach. The study concluded that Algeria is striving to promote a strong economy with a strong infrastructure by issuing development plans in various fields and trying to apply them on the ground.

Key words: Development Programmes, Development Action, Economic Recovery.**JEL classification:** O₂₀, O₂₉

1. مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من المشاكل السياسية والاجتماعية الأساسية في العالم، وهذا نظرا لاستقلال أغلب المناطق المستعمرة في بداية هذه الفترة حيث أرادت هذه الأخيرة أن ترفع من مستوى معيشتها بإنجاز العديد من التعديلات والبرامج من أجل إنعاش نموها الاقتصادي.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي استعمرت لفترة طويلة مما تسبب في هشاشة قاعدتها التنموية، لهذا قامت مباشرة بعد استقلالها بوضع مخططات تنموية والتي هدفت من خلالها إلى إنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، ركزت فيها على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات والقطاع الزراعي والقطاع الخدماتي قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي والحرفي.

رغم الاستثمارات الضخمة التي برمجتها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بداية بمرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة البرامج التنموية في مطلع الألفية الثالثة والاعتمادات المالية المرصودة لها في شكل برامج تنموية مهمة إلا أن أثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي كانت محدودة بسبب عدم استمرارها، وذلك لتعدد الازمات مثل أزمة 1986 وأزمة 2008... الخ؛ لذلك على الدولة أن تتمتع برؤية مستقبلية لتوقع المعوقات التي يمكن أن تقف أمام تجسيد السياسة التنموية على أرض الواقع، كما يستحسن التوجه نحو برامج وسياسات التنويع الاقتصادي مع محاولة التقليل من التبعية لقطاع المحروقات وذلك، من خلال تسريع معدلات النمو بالاستثمار في القطاعات المختلفة وتوجيه نشاطها نحو المنافسة في الأسواق الدولية.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية: ما هو الدور الذي قامت به الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية؟ ما هي المخططات والسياسات والاستراتيجيات المتبعة في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ هل تمكنت المخططات التنموية في الجزائر من تحقيق مستويات عالية من النمو؟

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميته من خلال الوظيفة التي تقوم بها المخططات التنموية في سيورة التنمية الاقتصادية، والتي تؤثر بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوطني من أجل الانتقال إلى اقتصاد متنوع في كل المجالات يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في معرفة الخطط التنموية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية للوصول إلى اقتصاد وطني قائم بحد ذاته، يعود بالنفع على جميع المستويات والأصعدة في البلاد؛ الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.

فرضيات الدراسة: يمكن تلخيص أهم فرضيات الدراسة في النقاط التالية:

✓ تسببت المخططات التنموية في استقلالية الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات؛

✓ حقق نموذج الصناعات القاعدية تنمية مستقلة للاقتصاد الجزائري؛

✓ ساهمت مخططات المرحلة التعددية في تقليص حجم المشاكل الاقتصادية.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، اعتمدت هذه الدراسة على جمع البيانات وتحليلها واستخدام المنهج الوصفي في ذلك بطريقة علمية منطقية. كما تم استخدام المنهج التاريخي كون الموضوع يمتد منذ حقبة تاريخية سابقة إلى اليوم.

محتويات الدراسة: يمكن حصر أهم عناصر الدراسة على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: الإشارة للتجربة الجزائرية.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2 المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية

إن المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في دولة ما، هو قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية للأفراد.

يقصد بالنمو الاقتصادي: بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (سعودي و بن العارية، 2017، الصفحات 97-98). ويمكن أن نرمز معدل النمو الاقتصادي على النحو الآتي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل النمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني}$$

1.1.2 تعريف التنمية

يستعمل مفهوم التنمية في معظم المجالات بمعنى اقتصادي، إذ يشير هذا المفهوم إلى توزيع مختلف العوامل والإمكانيات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي من خلال الإنتاج (زروال، 2022، الصفحات 298-299).

ويمكن تعريف التنمية: على أنها مفهوم يشمل عدة أبعاد وعدة جوانب، فهو مفهوم لا يستطيع إهمال الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، فعملية التنمية تتم ضمن مسارات متشعبة تشمل جميع المجالات المرتبطة بالمجتمع، فالنظام السياسي عادة ما يضع في أولوياته التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من المجالات التي تتطلب التنمية، والتي تحافظ على تماسك واستقرار المجتمع؛ والتنمية كمفهوم ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، ولذا يمكن فهمها على أنها محاولة التكيف مع التحولات الاجتماعية والذهنية والسياسية وكل التحولات التي تعرف تطورا متناميا ومستداما، فهي تمثل عملية التحديث التي يتبناها النظام للخروج من الوضع القائم الذي يكون بحاجة لإصلاحات من شأنها تحسين وضع وأداء مختلف القطاعات داخل البلد والمجتمع، خاصة في البلدان التي تعاني صعوبات على شتى الأصعدة (غراب، 2023، صفحة 113).

كما يمكن تعريف التنمية أيضا أنها: عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة بهدف تحسينها مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاري التقليدي إلى الاقتصاد التجاري المعتمد على التكنولوجيا. وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً، عن طريق تنشئة مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتعرف أيضاً بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية؛ للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر (ذهب، 2022، صفحة 6).

2.1.2 تعريف التنمية المستدامة: تعد التنمية المستدامة هدفا استراتيجيا للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، كونها تجمع مجالات الحياة المتعددة وفق منظومة إدارية اقتصادية اجتماعية

متكاملة، حيث تكتسب مكانة مهمة عند نقطة التقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع وانه يجب على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعي واهتماما بالبيئة ومشاكلها ليمتلكوا المعرفة والمهارة التعامل مع تلك المشاكل.

فالتنمية المستدامة في أبسط صورها هي نمط جديد من التنمية تسعى إلى تحقيق التوافق بين أهداف التنمية الاقتصادية ومتطلبات البيئة واجتماعية، كشرط لتحقيق النمو وضمان بقائها (منى عرفه، 2018، صفحة 210).

التنمية المستدامة تركز على الاستغلال الحسن للموارد والطاقات البشرية والطبيعية للوصول إلى الأهداف المنشودة وهو ما يتمثل في: البعد الاقتصادي: والذي يتمثل في التمكين من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية؛ البعد البيئي والذي يتحقق من خلال المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة والغير متجددة... إلخ؛ أما البعد الاجتماعي يتجسد هذا من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وإيصال الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم... إلخ (مسعودي و شعلان، 2022، صفحة 780).

2.2 البرامج التنموية

1.2.2 مفهوم البرامج التنموية

إن التعريف الاصطلاحي للبرامج التنموية يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها في خلال فترة زمنية محددة، وهو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في انجاز المشاريع، يتم اعتماد وتقييم البرامج من خلال عدة عوامل تتطلب مقارنة تكاليفها وعائداتها، وذلك بواسطة مجموعة من المؤشرات تتعلق أساسا بالنجاعة، الفعالية، مؤشرات النوعية ومؤشرات النتائج النهائية. فالهدف هو النتيجة المرجوة من برنامج تنموي ما، ويشترط أن يكون قابلا للقياس ومحددا للآجال، ويشترط أيضا في تحديد الهدف الدقة لتجنب التأويلات المختلفة. ومن مميزاته أنه لا بد أن يكون ممكنا للإنجاز (جحنين، 2021، صفحة 61).

ويمكن القول أنها عملية وضع الأهداف وتوضيحها وتحويلها إلى أهداف مرحلية أو إجرائية مع تحديد برنامج زمني لتنفيذها (جريسات، 2011، صفحة 7).

2.2.2 عناصر البرامج التنموية

تتمثل في:

- ✓ التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع وللإمكانيات البشرية والمالية والمادية خلال فترة البرنامج وبوسائل علمية من أجل زيادة القدرة المتاحة من هذه الموارد والإمكانيات؛
- ✓ تحديد الأهداف بوضوح والتي يراد للاقتصاد تحقيقها خلال فترة تطبيق البرنامج وهذه لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التعرف على احتياجات المجتمع والتدرج في تسلسلها حسب أهميتها؛
- ✓ اختيار الوسائل والإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة أو التي يمكن أن تتوفر للاقتصاد خلال فترة البرنامج التنموي (جحنين، 2021، صفحة 62).

3.2.2 مراحل العمل التنموي

لتحقيق أهداف التنمية لابد من تحديد مراحل العمل التنموي وتحديد خطوات كل مرحلة وهذه المراحل والخطوات متكاملة ومتفاعلة ومتداخلة معا وهناك آراء عديدة في تحديد هذه المراحل والخطوات وأحيانا يوجد بعض الاختلافات البسيطة بين هذه الآراء، هذا ويمكن تحديد مراحل وخطوات العمل التنموي كالتالي: (سعود لهنيدي و عبد العزيز حارث، 2022، الصفحات 67-68)

أولا: المرحلة التمهيدية وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

- تحديد الأهداف؛
- تحديد الحاجات؛
- تحديد المشكلات؛
- تحديد الموارد.

ثانيا: المرحلة التخطيطية وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

- وضع المعايير أو المؤشرات؛

- تحديد الأولويات؛
- وضع الخطة؛
- وضع الموازنة.

ثالثا: المرحلة التنفيذية وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

- تنفيذ الخطة؛
- الالتزام بالموازنة؛

رابعا: المرحلة التقويمية وتشمل هذه المرحلة الخطوات التالية:

- المتابعة؛
- التقييم؛
- التقويم؛
- التغذية العكسية أو المراجعة أو المرتدة.

4.2.2 معوقات التنمية في الجزائر

لقد اعترض مسار التنمية في الجزائر العديد من العقبات ذات الطبيعة المختلفة، مما جعل مسارها يوصف بأنه يحمل في طياته العديد من المفارقات. ولعل الحكم على تعرض الجزائر لمعوقات التنمية راجع لوجود تأخر أو تخلف قائم على أساس النتائج المحصلة، والتي لم تشكل إضافة واضحة في الاقتصاد الوطني عموما، فهي ليست ذلك السند الذي يعتمد عليه في تدعيم موقف البلاد في الاقتصاد العالمي.

إذا انطلقنا من السياق التاريخي، فإننا نستند إلى القول بأن الجزائر بعد الاستقلال ورثت اقتصادا مشوها نتيجة للاستعمار الذي الحق الضرر بها في مختلف الجوانب، فتبنت للخروج من هذه الأزمة اقتصادا اشتراكيا قائما على التخطيط المركزي، الذي انتهجت فيه سياسة التصنيع كنموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية، واعتمدت فيه بالأساس على مداخيل صادرات البترول، وبذلك ارتبط اقتصاد الجزائر بتقلبات أسعار النفط، ولكن الصدمة النفطية سنة 1986 أثبتت هشاشة الاقتصاد الوطني، فلجأت الجزائر في الألفية الثالثة لإصلاحات مالية مستوردة من قبل المؤسسات المالية الدولية (

صندوق النقد الدولي)، منتهجة سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصصت له مبالغ طائلة، ولكن رغم كل هذه المبالغ الضخمة والإيرادات المتزايدة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي وصلت لأكثر 147 دولار للبرميل في شهر جويلية 2008، حتى الآن لم تحقق الجزائر الأهداف الموجودة و لم ترقى إلى مصاف الدول المتقدمة، ويعود ذلك في الأساس إلى أنها اهتمت بالإمكان المالي دون الإمكان الاجتماعي (خالد و حديدان، 2019، صفحة 417).

إن الدعوة لتحسيد برامج التنمية وتكريس مفاهيمها في الجزائر قد جاء في مناخ يتسم في عموميه بعجز شامل نتيجة لما خلفه الاستعمار الفرنسي من فقر وجهل وأمراض ودمار في البنى القاعدية للمجتمع الجزائري. لقد كان الاستعمار الفرنسي استعمارا ممنهجا، وجه نحو دحض القيم الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري العربي المسلم، وهي القيم التي كان من المفترض أن تتأسس عليها نخضة المجتمع في مجال التنمية. واعتقادا منها بأن عامل التخلف هو غياب الموارد المالية الكافية، لجأت الدولة الجزائرية إلى التنظيم الحر الذي تحكمه آليات السوق كحل لإيجاد التنمية المفقودة. ومما لا شك فيه أن الإمكان المالي هو عنصر ضروري لقيام التنمية، ولكن لوحظ فشل الدول النامية المعتمدة على الإمكان المالي في تحقيق التنمية منها الجزائر، لأكبر دليل على أن الإمكان المالي وحده غير كاف لإنقاذ الدولة من شبك التخلف، إذ الإمكان الاجتماعي ضرورة من ضرورات التنمية ومطلبها رئيسيا من مطالبها (خالد و حديدان، 2019، صفحة 418).

يمكن إدراج معوقات التنمية في الجزائر على النحو التالي (خالد و حديدان، 2019، الصفحات 419-420):

✓ غياب الديمقراطية وضعف المؤسسات المجتمع المدني: فالديمقراطية تتطلب تنمية ثقافية والتي تتطلب ولادة جديدة للأفراد فكرا وممارسة، كما تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر هيمنة الدولة التي فرضت عليها قيودا منعتها من المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية، ويكاد التعاون بين الدولة والمؤسسات المدنية يتوقف على مدى مساندة هذه المؤسسات للدولة ولسياستها؛

✓ ضعف المستوى التعليمي والثقافي: إذ لا يمكن لمشاريع التنمية أن تتجسد إلا عن طريق الإنسان وتمكينه بواسطة التعليم والتكوين وإرساء ثقافة تنمية تتجسد من خلال السلوكات الحضارية؛

✓ عدم تشخيص غاية التنمية تشخيصا واضحا؛

✓ عدم تشخيص المشكلات الاجتماعية تشخيصا صحيحا؛

✓ عدم تحديد الوسائل تحديدا يناسب الغاية المنشودة و الإمكانيات.

3. الإشارة للتجربة الجزائرية

1.3 مرحلة الأحادية (1967-1989)

تضمنت هذه المرحلة مجموعة من المخططات يمكن ذكرها كآتي؛

1.1.3 المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

ركزت الجزائر في هذا المخطط المتبع مباشرة بعد الاستقلال بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة، حيث احتارت الجزائر الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية لأنها تسمح بدفع عجلة الاستثمارات، وتساعد في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى. وخصص لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات تقريبا أي ما يعادل 49 % من الاستثمارات، وهذا يعكس بوضوح التوجه العام لمسيرة التنمية في الجزائر في ظل هذه المرحلة، والتي كان هدفها الأساسي خلق قاعدة صناعية متينة تؤدي إلى انطلاق سريعة لباقي القطاعات، لكن عكس ما تجده في قطاعات السكن والتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى التي عرفت وتيرة ضعيفة مقارنة مع قطاع الصناعة. لقد نفذت الحكومة الجزائرية سوى 87 % من هذا المخطط أي بما قيمته 470 مليون دينار جزائري، وتأني المحروقات والصناعات البتروكيمياوية في مقدمة القطاعات التي تم تنفيذها وفق توقعات المخطط، في حين نجد أن قطاعات أخرى لم تعرف إلا إنجازات قليلة مثل السكن والصحة والتعليم على وجه الخصوص، وهذا ما يدل على توجه الدولة على الاهتمام بالصناعات القاعدية الثقيلة، وتأجيل الاهتمام بالخدمات الاجتماعية إلى ما بعد تحقيق ذلك الهدف، إضافة إلى ضعف إمكانيات الاستثمار، ولجوء الدولة إلى الاقتراض لتنفيذ المشاريع المستعجلة والاستراتيجية ضمن خطة التنمية.

ويمكن أن توضح أكثر المخطط الثلاثي التنموي من خلال مجموعة من الإحصائيات وفق الغلاف المالي المحدد لتنفيذ المخطط والذي قدر بمبلغ 11.081 مليون دينار جزائري، حيث سيتم تقسيمه على مختلف القطاعات كالتالي: (هني، 2018، الصفحات 216-217)

- الصناعة بمبلغ 5,400 مليون دج بنسبة 49 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- الزراعة 1,869 مليون دج بنسبة 17 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- القاعدة الهيكلية بمبلغ 1.124 مليون دج من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- السكن بمبلغ 413 مليون دج بنسبة 4.9 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- التربية بمبلغ 912 مليون دج بنسبة 8.2 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- التكوين بمبلغ 127 مليون دج بنسبة 1.1 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- السياحة بمبلغ 285 مليون دج بنسبة 2.5 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- القطاع الاجتماعي بمبلغ 295 مليون دج بنسبة 2.6 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- القطاع الإداري بمبلغ 441 مليون دج بنسبة 4 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.
- نفقات مختلفة بمبلغ 215 مليون دج بنسبة 1.9 % من المبلغ الإجمالي للمخطط.

2.1.3 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

في هذه الفترة ارتفعت المداخيل المالية للجزائر، وذلك لارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية، حيث تزايدت اسعار البرميل الواحد من البترول من 3.3 دولار سنة 1971 الى 9.25 دولار في ديسمبر 1973. كما ارتفع حجم الصادرات البترولية من 23 مليون طن سنة 1963، إلى 42 مليون طن سنة 1969، ثم إلى 46 مليون طن سنة 1972، تسببت المداخيل البترولية المرتفعة خلال هذه الفترة في الرفع من مستويات التنمية في الجزائر والتي شملت عدة مجالات وقطاعات أبرزها الجانب الاقتصادية. كان لهذا المخطط التنموي ثلاثة اهداف اساسية يسعى لتحقيقها وتمثلت التحرير الاقتصادي، تلبية وتحقيق الحاجات السوسيو-اقتصادية لكافة الشعب الجزائري، وأخيرا تحقيق الرخاء الاجتماعي (موالي الحاج ، 2015، صفحة 48).

3.1.3 المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

تم في هذا المخطط تطبيق التوجيهات السياسية التي جاءت بها مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقد في جانفي 1979، بحيث توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر ب 400 مليار دج، في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير والتكوين المهني، وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني. وميزة هذه الإصلاحات أنها تستهدف إنشاء مؤسسات صغيرة يسهل تسييرها، إلى جانب تحسين التوزيع الإقليمي بوسائل الدراسات والانجاز والإنتاج، وتقريب مراكز اتخاذ القرار من النشاط وتحديد المسؤوليات، وتأمين المبادرات والكفاءات وتوفير أدوات التسيير الفعال. كما بدأ الاهتمام بمبدأ اللامركزية حيث اتخذت عدة إجراءات في هذا الإطار ومنها اعتماد التقسيم الإداري الجديد الذي سمح ببلوغ عدد 48 ولاية و 1541 بلدية، بالإضافة إلى اعتماد رؤية جديدة للتخطيط مثل تحسين الوضع بالنسبة للضرائب والأجور ونظام الأسعار. وقد سمح هذا المخطط بمضاعفة الناتج الوطني الخام من 113 مليار د.ج سنة 1979 إلى 225 مليار د.ج في سنة 1984، في حين لم تسجل الصادرات خارج المحروقات أي تحسن، حيث بقيت هذه الأخيرة مسيطرة على التصدير بنسبة 98% مع بلوغ المخطط نهايته، فيما بلغت نسبة تحقيق الاستثمارات المتوخاة 87.5% أما في مجال الشغل فقد تم إنشاء ما مقداره 720 ألف منصب شغل جديد، أي بنسبة 61% من الرقم المستهدف وهو 1175000 منصب، على أن هذا المخطط عرف عدة نقائص ومنها عدم التحكم في البرامج حيز التنفيذ (هني، 2018، صفحة 218)

4.1.3 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

ما يمكن ملاحظته على هذا المخطط أنه أخذ على عاتقه انشغالين رئيسيين هما: اولهما النمو الديموغرافي المضطرب؛ صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة، وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى إلى العجز في تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى إلى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر عام 1988 كما

استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج، بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر ب 550 دج، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية، تحقيقا لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الاقتصادية. وبصفة عامة فإن المخطط الخماسي الثاني استهدف أيضا؛ استعمال أدوات التنظيم استعمالا امثل مثل: الأسعار، المداخليل الضرائب، الادخار والفروض، إضافة إلى استكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، بهدف تحقيق الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها سنة 1987، لكن ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط على مستوى الجمعية الاجتماعي هو تراجع نتائج التشغيل، حيث لم يتعدى عدد المناصب التي تم توفيرها 265000 منصب من أصل 720000 منصب استهدفها المخطط، هي بنسبة لا تتعدى 37%، كما استمر هذا التراجع في التشغيل حيث لم تتعدى عدد المناصب المتوفرة خلال سنة 1999 نهاية المخطط 76000 منصب فقط، ويمكن تفسير هذا التراجع في معدلات التشغيل، الذي يعد مؤشرا اجتماعيا خطيرا لبداية الأزمة الحقيقية بفعل تراجع الوفرة المالية، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية (هني، 2018، صفحة 219)

2.3 مرحلة التعددية (2001-2019)

تعد هذه البرامج الاستثمارية ذات طابع كينزي قائمة على التوسع في السياسة المالية، حيث لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج الحالي (2015-2019)، وبرنامج النمو الاقتصادي (2001-2019).

1. 2.3 تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط أجله امتد لأربع سنوات (2001-2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، وجهت له مخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو

سنوية تتراوح بين 5% و6%؛ ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة (سعودي و بن العارية، 2017، الصفحات 102-103).

آفاقه: وفقاً للمنشور الرسمي الذي أصدرته رئاسة الحكومة والمتعلق بمضمون برنامج دعماً لإنعاش الاقتصاد (2001-2004) فإن أهم الأهداف العملية لهذا المخطط حددت كالآتي (بن محمد، 2020، صفحة 40):

- ✓ تنشيط الطلب الكلي.
- ✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- ✓ تنمية الموارد البشرية.
- ✓ مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

جدول رقم (1) مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

المجموع	المجموع (مبالغ)	2004	2003	2002	2001	البيان
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8%	204.2	5.6	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية

قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: طالم علي؛ فيلاي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الإقتصاد والتنمية، العدد 06، جوان 2016، ص 103.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الحكومة الجزائرية خصصت نسبة كبيرة من مجموع المبالغ الموجهة للتنمية للسنتين 2001 و 2002 وهما أول سنتين بدأ فيهما تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وذلك لدعم عملية الإنعاش الاقتصادي واعطائها انطلاقة قوية. حيث قدرت النسبة الموجهة لهاتين السنتين بـ 75% بالتقريب، وذلك لتحسين الوضع المعيشي للبلاد بعد أزمة التسعينات التي مرت بها. ثم خصصت ما نسبته 21.5% و 4% على التوالي من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة لاتمام المشاريع التي شرعت الحكومة في إنتاجها.

وكانت الحصة الأكبر في هذا البرنامج لكل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية ولقطاع التنمية المحلية والبشرية، ثم قطاع الفلاحة والدعم البحري ودعم الإصلاحات.

2.2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 40 دولار سنة 2004. قررت الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، ستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحويلها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، يعتبر هذا برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت 55 مليار دولار.

آفاقه: في ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها (طالع و فيلاي، 2016، صفحة 104):

- ✓ استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم
- قانون الاستثمار والقيام بتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- ✓ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال
- خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل
- بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

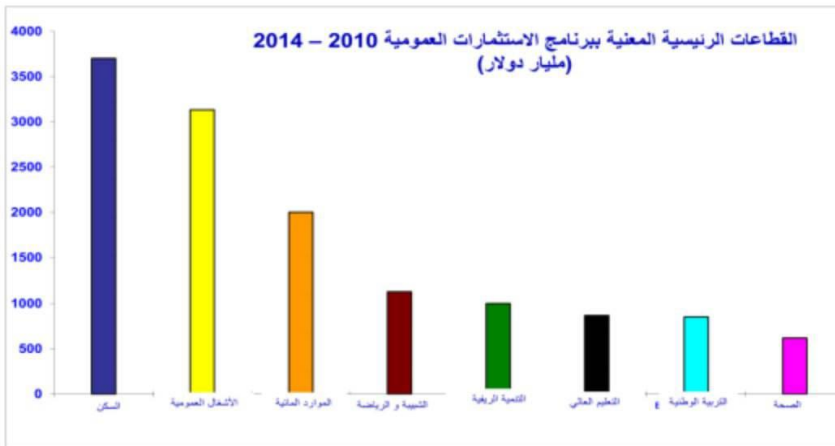
3.2.3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر للفترة الممتدة (2005-2009) وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تم دعمه هو الآخر ببرامج إضافية خاصة بولايات الجنوب و الهضاب العليا، ومن أجل استكمال ما كان مبرمجاً خلال هذا الأخير تم استحداث برنامج جديد خلال الفترة (2010-2014) و ذلك من أجل تدارك التأخر و استكمال المشاريع التي قيد الإنجاز أي امتداد للبرنامج السابق، بالإضافة إلى برنامج جديد و طموحات و آفاق تدخل ضمن هاته الفترة (عابد، 2015، صفحة 26).

آفاقه: يمكن تلخيص أهم أهداف هذا البرنامج على النحو التالي؛ (بن محمد، 2020، الصفحات 47-48)

- ✓ دعم التنمية البشرية والتي تعد القاعدة المتينة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز تمسك
- الأمة بهويته وشخصيته الوطنية؛
- ✓ مكافحة البطالة وذلك من خلال توفير ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛

- ✓ تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية للنهوض لفك العزلة عن كل المناطق؛
 - ✓ ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم. وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛
 - ✓ تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية؛
 - ✓ تطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
 - ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمومي، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
 - ✓ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
 - ✓ تهيئة الموارد الطاقوية والمنجمية.
 - ✓ تطوير قطاع السياحة والصناعة التقليدية.
 - ✓ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.
- وان من اهم القطاعات المستهدفة في هذا البرنامج التنموي يمكن حصرها في الشكل الموالي؛
- الشكل رقم (1): القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)



المصدر: شليغم سعاد، سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستثمارية وحتمية التراجع، دراسات استراتيجية، المجلد 12، العدد 23، 2016 ص 94.

يوضح الشكل التالي أن المبلغ المالي الذي خصص للبرنامج التنموي الثالث يمثل مقدار أربعون مرة ما خصص للبرنامج التنموي الأول، وأكبر نسبة منه خصصت لقطاع السكن ثم الأشغال العمومية وصولاً إلى أدنى مستوى والذي تمثل في قطاع الصحة.

4.2.3. عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو (2016-2030)

صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسي لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في: مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي.

المرحلة الثالثة: فتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5%.

آفاقه: تتمثل أهدافه في:

✓ المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.

✓ عصنة القطاع الفلاحي.

✓ الانتقال الطاقوي.

✓ تنويع الصادرات.

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

✓ تنويع صناعي يركز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد

أصلاً على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية، والرقمية، والصناعات

الغذائية، والسيارات والإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي

للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية؛

✓ تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها؛

✓ الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة والتي عددها 50 منطقة؛

✓ توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة. أما تطوير القطاع الفلاحي الذي لم يتم التطرق إليه في النموذج الجديد للنمو، فيظل فيما يخصه، يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها السيد رئيس الجمهورية في 2009، وكذا بالمساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أبريل 2014 (بن محمد، 2020، الصفحات 55-58)

مضمونه: قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): مضمون النموذج الجديد للنمو خلال فترة 2017-2018:

	2017	2018	المجموع مليار دج	النسبة المئوية %
الصناعة	3.6	5.3	8.9	0.2
الفلاحة والري	101.0	116.5	217.5	6
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	78.4	2.1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	736.4	20.1
التربية والتكوين	90.9	101.7	192.6	5.3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	107.7	3
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	84.7	2.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	47.5
عمليات برأس المال	165.3	330	495.3	13.5
المجموع	1386.6	2270.5	3657.1	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001_2019، ص، ص 55-58.

يظهر الجدول السابق أن انا خانة المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت الحصة الأكبر من البرنامج وذلك بنسبة 47.5 % وتعد هذه النسبة مرتفعة في هذا البرنامج مقارنة بالبرامج السابقة، ثم يليها قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بنسبة 20.1 % من مجموع مبلغ البرنامج وتعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع البرنامج السابق وهذا راجع لتوقيف إنجاز مشاريع جديدة وتحويل المبالغ نحو اكمال المشاريع الجاري إنجازها، ثم تلتها عمليات برأس المال بنسبة 13.5 %، ثم تبعثها باقي القطاعات ثم تليها اخر نسبة والتي وجهة الى قطاع الصناعة والتي تمثلت في 0.2%.

4. خاتمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لا بد على الدولة بالدرجة الاولى تكثيف دورها الرقابي للقطاع الاقتصادي ومحاولة خلق توازن بين الدولة والسوق، فمسار التنمية الاقتصادية في الجزائر اجتاحتها العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها، ولا يسعى في النهاية الا القول بأنه على الرغم من الجهود التنموية والموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية الهائلة المتوفرة والإمكانيات البشرية الضخمة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة.

النتائج المتوصل إليها:

✓ تسببت الازمات المتكررة التي عانت منها الجزائر في ايقاف عجلة التنمية لمرات عديدة، وذلك منذ بداية مسيرتها التنموية قبيل الاستقلال الى اليوم وبرزها الأزمة المالية لسنة 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، ثم الحالة الامنية المعقدة التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات ثم تلتها ازمة العالمية سنة 2008.

- ✓ مع ارتفاع اسعار النفط تخفضت التنمية في الجزائر بصفة كبيرة مقارنة بالسنوات التي سبقتها ساهمت في تخفيف عدة ازمات كانت تعاني منها الجزائر كأزمة المديونية، التعليم، البطالة، السكن والاستثمار.
- ✓ بحلول سنة 2014 تراجعت مستويات التنمية لإنخفاض أسعار البترول وبدأت الجزائر في تدارك الوضع بوضع سياسات تقشفية تحد من حجم الازمة؛
- ✓ لا تزال الجزائر الى اليوم تسعى جاهدة للنهوض باقتصاد قوي ذو بنية تحتية متينة وذلك بإصدارها مخططات تنموية في شتى المجالات ومحاولة تطبيقها على ارض الواقع؛
- ✓ تعاني الجزائر من عدة مشاكل في شتى المجالات والاقتصاد الجزائري بشكل خاص يعاني من عدة نقائص ومعوقات وذلك راجع الى وجود خلل في السياسات التنموية المطبقة وضعف فاعليتها بشكل كبير؛
- ✓ على الحكومة الجزائرية ان تكون لها نظرة مستقبلية شاسعة لتوقع المعوقات والعراقيل المستقبلية ومحاولة ايجاد سياسات وحلول تتماشى معها للخروج من الازمات بسلاسة والسير بعجلة التنمية نحو آفاق بعيدة.

التوصيات:

- من اجل التخفيف من تأثير هذه المعوقات على سيورة المخططات التنموية لا بد على الحكومة الجزائرية ان تتبع بعض الحلول لتحقيق ذلك، يمكن ذكر بعضها كالآتي:
- ✓ تشجيع الصناعة المحلية من خلال دعم المؤسسات المستثمرة وبالأخص الصغيرة والمتوسطة وكذا فتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية من خلال تقديم تسهيلات جبائية وادارية ؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي (العملاق النائم) والذي قد يغنيها من التبعية لقطاع المحروقات، لما له من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة وزيادة معدلات التشغيل.
- ✓ الرقابة التامة لعملية تنفيذ المخططات التنموية لمحاربة أي ظاهرة تتعلق بالانحراف ومظاهر الفساد.

- ✓ اخذ الدول المتطورة المحققة لأعلى نسب النمو كمثال يحتذى به ومحاولة اتباع خطواتها.
- ✓ الاعتماد على اخصائيين وخبراء ومحللين اقتصاديين متخصصين خلال عملية التخطيط والتنفيذ للمخططات التنموية.

المراجع والهوامش

- أحمد مسعودي، و حسام الدين شعلان. (2022). اقتصاد الفضاء العام في الجزائر، تساؤلات حول نموذج التنمية المستدامة. *مجلة دراسات* ، 11 (1)، صفحة 780.
- أسماء خالد، و صبرينة حديدان. (2019). قراءة نقدية للتنمية في الجزائر وجهة نظر سوسيولوجية. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* (52)، الصفحات 419-420.
- أمال جريس جريسات. (2011). دور الإعلام في التخطيط والتنمية . المملكة الاردنية الهاشمية: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع. الطبعة (1). صفحة 7.
- حامد عمر منى عرفه. (2018). دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030. *مجلة كلية التربية* ، 33 (3)، صفحة 210.
- رندا سعود الهندي، اسرار عبد العزيز حارث، نماذج من اسهامات قطاعات التخطيط والتنمية الاجتماعية في المجتمع السعودي وفق رؤية 2030م، *مجلة الخادمة الاجتماعية*، 71(2)، 2022، الصفحات 67-68.
- سهام زروال. (2022). الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الإشارة للتحجيرة الجزائرية. *مجلة العلوم الإنسانية* ، 33 (2)، الصفحات 298-299.
- صالح ذهب. (2022). الأملاك الوقفية ومدى إسهامها في التنمية ولاية الوادي نموذجا. *مجلة صوت القانون* ، 8، صفحة 6.
- طالع علي، فيلاي بومدين. (2016) إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، *مجلة الاقتصاد والتنمية* (6)، صفحة 104.

عامر هني. (2018). قراءة في مخططات التنمية في الجزائر (1967-2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي (4)، صفحة 216-219.

عبد الصمد سعودي، و أحمد بن العارية. (2017). برامج الإستثمارات العمومية كألية للتنوع الإقتصادي وزيادة معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2001-2009). مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال ، 1 (4)، الصفحات 97-98.

كرينة جحنين. (2021). نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنوع الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000-2018. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3. الصفحات 61-62.

محمد رفيق غراب. (2023). إشكالية التنمية وانعكاساتها على الأمن والإستقرار في إفريقيا. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، 12 (1)، صفحة 113.

مراد موالي الحاج. (2015). واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، مجله دراسات في التنمية والمجتمع (3)، صفحة 48

هدى بن محمد. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد (5)، صفحة 40.